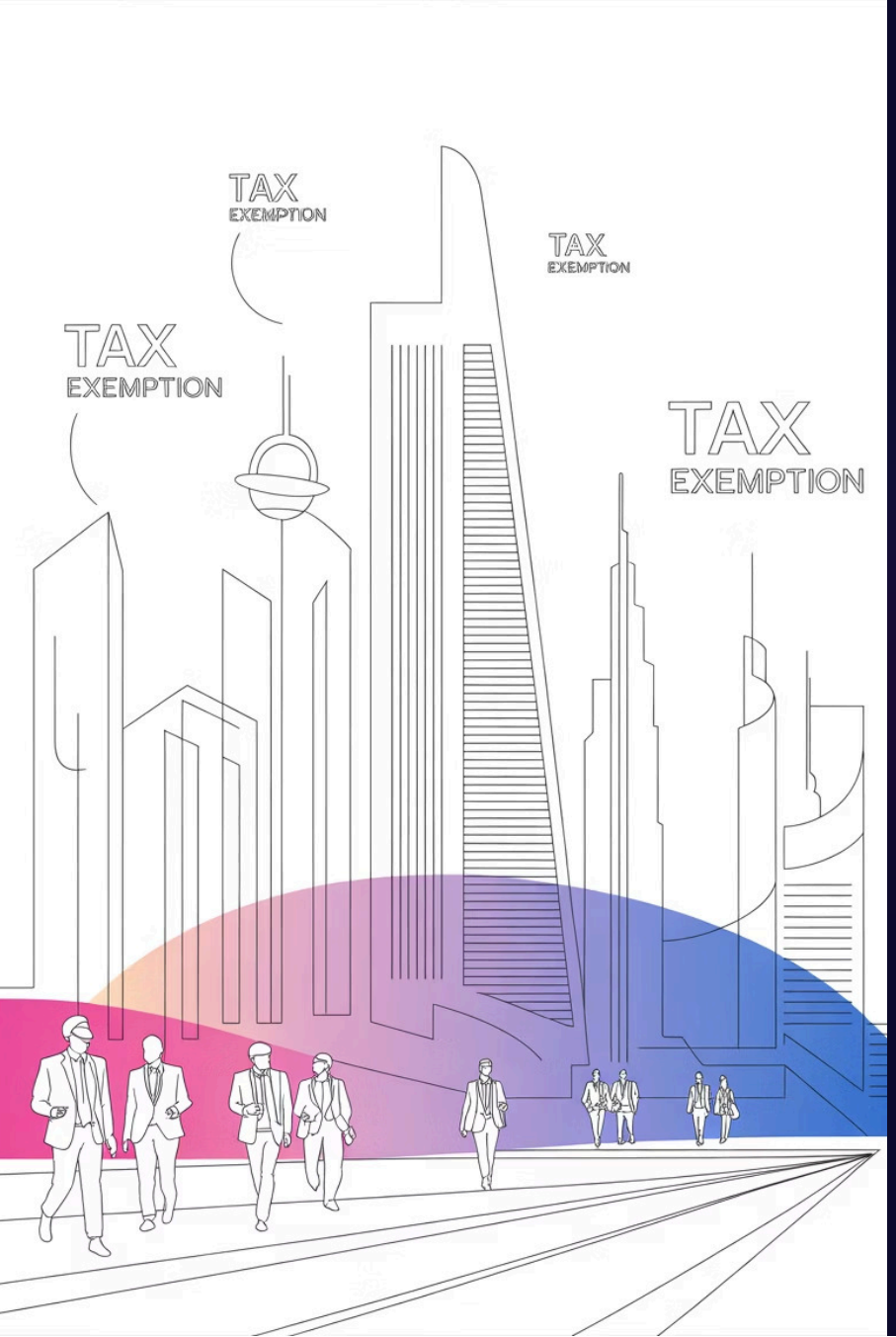

الإعفاءات الضريبية في الإمارات: فرص بلا حدود

تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر الوجهات جاذبية للاستثمار في العالم، وذلك بفضل نظامها الضريبي المتميز الذي يوفر إعفاءات واسعة النطاق. سنستعرض في هذا العرض التقديمي الفرص الاستثنائية التي توفرها الإعفاءات الضريبية في الإمارات، سواء فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الشركات المستحدثة مؤخراً، مع تسليط الضوء على القطاعات المستفيدة والآثار الاقتصادية الإيجابية لهذه السياسات.

كيف جذبت الإمارات مليارات الاستثمار بلا ضرائب؟

سياسة الضرائب الصفرية

لعقود طويلة، اعتمدت دولة الإمارات سياسة "صفر ضرائب" على الدخل الشخصي والشركات، مما جعلها وجهة مثالية للمستثمرين والشركات العالمية الباحثة عن بيئة أعمال مواتية وخالية من الأعباء الضريبية التقليدية.

منظومة متكاملة للجذب الاستثماري

تجاوزت الاستراتيجية الإماراتية مجرد الإعفاءات الضريبية لتشمل بنية تحتية متطورة، تشريعات مرنة، مناطق حرة متخصصة، وموقع استراتيجي يربط بين الشرق والغرب، مما خلق منظومة متكاملة تجذب استثمارات تقدر بمئات المليارات سنوياً.

84 مليار

استثمارات أجنبية مباشرة

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات أكثر من 84 مليار درهم في 2022، بنمو تجاوز 30% عن العام السابق، مدفوعاً بشكل أساسي بالسياسات الضريبية المحفزة.

+40

منطقة حرة

تضم دولة الإمارات أكثر من 40 منطقة حرة متخصصة توفر إعفاءات ضريبية كاملة لمدد طويلة، مما يجعلها مراكز جذب استثنائية للشركات العالمية الباحثة عن بيئة أعمال تنافسية.

+200

جنسية مختلفة

أصبحت الإمارات موطناً لمواطنين من أكثر من 200 جنسية يعملون ويستثمرون في بيئة خالية من ضريبة الدخل الشخصي، مما ساهم في تنوع ثقافي واقتصادي فريد.

وقد ساهمت هذه السياسة في تحويل الإمارات من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع يضم قطاعات حيوية مثل التكنولوجيا والخدمات اللوجستية والسياحة والخدمات المالية والطاقة المتجددة، محققاً نمواً اقتصادياً مستداماً يتجاوز المتوسط العالمي.

صدمة السوق: ضريبة الشركات لأول مرة في تاريخ الإمارات!

في خطوة تاريخية فاجأت الأوساط الاقتصادية العالمية، أعلنت حكومة الإمارات في عام 2022 عن فرض أول ضريبة على الشركات في تاريخ الدولة بنسبة 9%. جاء هذا القرار في إطار مواكبة المعايير الدولية ومبادرة الحد الأدنى العالمي للضرائب التي أقرتها مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

> ورغم أن الخبر كان بمثابة صدمة أولية، إلا أن التفاصيل كشفت عن نظام ضريبي يظل الأكثر تنافسية عالمياً، مع باقة استثنائية من الإعفاءات والتحفيزات.

ويعتبر معدل الضريبة البالغ 9% من أقل المعدلات على مستوى العالم، حيث يبلغ المتوسط العالمي للضرائب على الشركات حوالي 23.5%، وتفرض دول مثل الولايات المتحدة 21%، وألمانيا 30%، والمملكة المتحدة 25%.

9%

معدل الضريبة الجديد

من أقل المعدلات عالمياً مقارنة بـ 21% في الولايات المتحدة و30% في ألمانيا

+40

منطقة حرة معفاة

تحتفظ المناطق الحرة بوضعها الخاص وإعفاءاتها الضريبية

كيف تجاوبت الشركات متعددة الجنسيات والبنوك؟

البنوك العالمية

وجدت مؤسسات مثل HSBC وCitibank أن نظام الضرائب الإماراتي الجديد يظل أكثر جاذبية من مراكز مالية منافسة، خاصةً مع الإعفاءات المتاحة للأنشطة المالية المتخصصة والتمويل الإسلامي.

عمالقة التكنولوجيا

شركات مثل Amazon وMicrosoft وGoogle وصفت النظام الجديد بأنه "متوازن"، وأعلنت عن مواصلة خطط التوسع في المنطقة، مستفيدة من الإعفاءات المتاحة للأنشطة البحثية والتطويرية.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

ظلت الإمارات وجهة مفضلة للشركات الناشئة والمتوسطة نظراً للإعفاء من الضريبة للأرباح أقل من 375 ألف درهم، مما يشجع الابتكار وريادة الأعمال.

ضريبة القيمة المضافة: من يجب عليه وما الذي يُعفى؟

في يناير 2018، طبقت دولة الإمارات ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، وهي من أقل المعدلات عالمياً مقارنة بمتوسط عالمي يتراوح بين 15-20%. ومع ذلك، تميز النظام الإماراتي بمجموعة واسعة من الإعفاءات التي تعزز تنافسية قطاعات حيوية.

1

متى يجب التسجيل في ضريبة القيمة المضافة؟

يجب على الشركات التي تتجاوز مبيعاتها السنوية 375,000 درهم إماراتي (حوالي 102,000 دولار أمريكي) التسجيل إلزامياً في نظام ضريبة القيمة المضافة. أما الشركات التي تتراوح مبيعاتها بين 187,500 درهم و375,000 درهم، فيكون التسجيل اختيارياً.

هذا العتبة المرتفعة نسبياً تعفي غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يحفز نمو قطاع ريادة الأعمال ويدعم التنوع الاقتصادي.

2

سلع وخدمات معفاة بالكامل

تتمتع مجموعة من السلع والخدمات بإعفاء كامل من ضريبة القيمة المضافة، أبرزها:

- الخدمات المالية المحددة مثل القروض والأنشطة المصرفية الأساسية
- الأراضي الفضاء السكنية
- خدمات النقل المحلي للركاب
- بعض أنواع الاستثمارات في المعادن النفيسة للأغراض الاستثمارية

هذه الإعفاءات تسهم في خفض تكلفة المعيشة وتعزيز جاذبية الإمارات كمركز مالي عالمي.

3

سلع وخدمات بنسبة صفر

تطبق الإمارات نسبة صفر% (وليس إعفاء كامل) على مجموعة من السلع والخدمات الاستراتيجية:

- خدمات النقل الدولي للركاب والبضائع
- توريد الذهب والفضة والبلاتين بنقاء 99% للأغراض الاستثمارية
- المباني السكنية الجديدة (خلال 3 سنوات من إتمام البناء)
- الخدمات الصحية المؤهلة والأدوية والمستلزمات الطبية المعتمدة
- الخدمات التعليمية المؤهلة والمواد التعليمية ذات الصلة
- استثمارات قطاع النفط والغاز الأولي

يمثل تطبيق نسبة الصفر مزية تنافسية كبيرة، حيث يمكن للشركات استرداد ضريبة المدخلات المرتبطة بهذه التوريدات، على عكس الإعفاء الكامل الذي لا يسمح باسترداد ضريبة المدخلات. هذا التمييز الدقيق يعكس الفهم العميق للسلطات الإماراتية لآليات النظام الضريبي وكيفية توظيفه لتحقيق أقصى استفادة للاقتصاد.

أنواع الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة

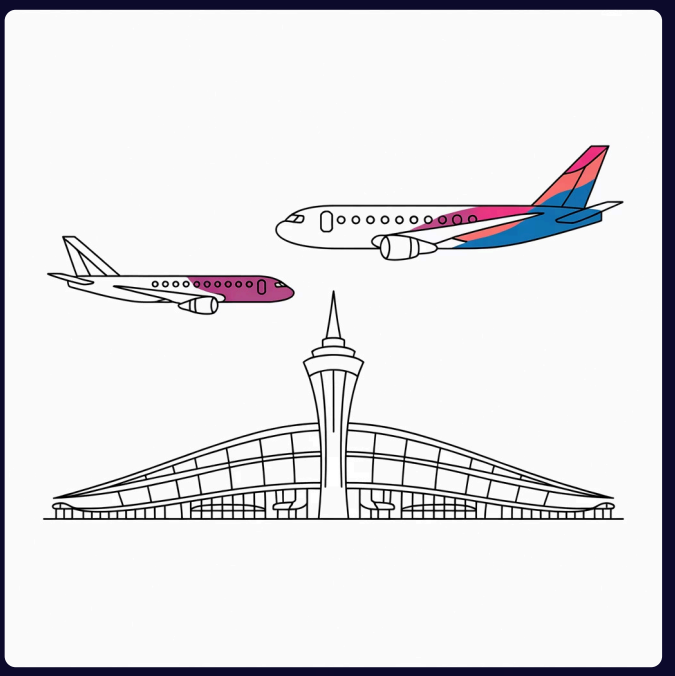

النقل الدولي: صفر ضريبة!

تطبق الإمارات نسبة صفر% على جميع خدمات النقل الدولي للركاب والبضائع، سواء عن طريق الجو أو البحر أو البر. يشمل ذلك:

- رحلات الطيران الدولية (لكن ليس الرحلات المحلية)
- الشحن الدولي وخدمات اللوجستيات المرتبطة به
- خدمات الموانئ والمطارات المرتبطة بالنقل الدولي

هذا الإعفاء عزز مكانة الإمارات كمركز عالمي للنقل والشحن، حيث تعد مطارات دبي وأبوظبي من أكثر المطارات ازدحاماً في العالم.

العقارات السكنية الحديثة

تطبق نسبة صفر% على المباني السكنية الجديدة إذا تم بيعها خلال 3 سنوات من الانتهاء من البناء. يشمل ذلك:

- الشقق والفلل السكنية الجديدة
- المجمعات السكنية المتكاملة
- مساكن الطلاب والعمال المؤهلة

هذا الإعفاء ساهم في ازدهار قطاع التطوير العقاري في الإمارات، حيث تمكن المطورون من تسويق العقارات بأسعار تنافسية دون تحميل المشترين عبء ضريبة القيمة المضافة، مما دعم استمرارية النشاط العمراني رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

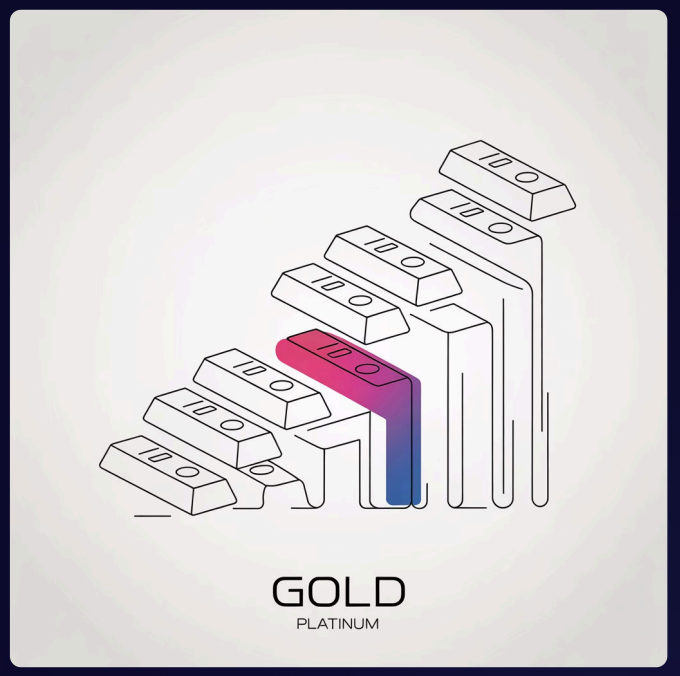

المعادن الثمينة: نقاء 99%

تطبق نسبة صفر% على توريد الذهب والفضة والبلاتين بنقاء 99% أو أكثر المخصصة للاستثمار. يشمل ذلك:

- السبائك والعملات الذهبية المعتمدة
- المعادن الثمينة قبل التصنيع
- شهادات ملكية المعادن الثمينة المخصصة للاستثمار

هذا الإعفاء عزز مكانة دبي كمركز عالمي لتجارة الذهب، حيث تستحوذ على 11% من حجم تجارة الذهب العالمية، بقيمة تتجاوز 129 مليار درهم سنوياً، وأصبحت سوق الذهب في دبي واحدة من أكبر أسواق الذهب في العالم.

الرعاية الصحية

تطبق نسبة صفر% على الخدمات الصحية المؤهلة والأدوية والمعدات الطبية المعتمدة، مما ساهم في جعل الإمارات وجهة للسياحة العلاجية ومركزاً للابتكار في المجال الطبي، مع جذب استثمارات تتجاوز 4 مليارات درهم سنوياً في هذا القطاع.

التعليم

تطبق نسبة صفر% على الخدمات التعليمية المؤهلة والمواد التعليمية ذات الصلة، مما عزز تنافسية المؤسسات التعليمية الإماراتية، وساهم في جذب فروع لأرقى الجامعات العالمية مثل السوربون ونيويورك وكامبريدج، محولاً الإمارات إلى مركز تعليمي إقليمي.

النفط والغاز

تطبق نسبة صفر% على استثمارات قطاع النفط والغاز الأولي، مما يدعم تنافسية هذا القطاع الاستراتيجي ويشجع الاستثمارات في التنقيب والإنتاج، مع دعم خطط التوسع لشركات مثل أدنوك التي تخطط لاستثمار 600 مليار درهم خلال السنوات القادمة.

من هم أكبر المستفيدين؟ قصص واقعية

شركات الشحن الدولية: عمالقة اللوجستيات

تحولت دبي إلى عقدة لوجستية إقليمية بفضل الإعفاء الضريبي على خدمات النقل الدولي. شركة "دي إتش إل" الألمانية العملاقة توسعت بشكل كبير في الإمارات، مستثمرة أكثر من 365 مليون درهم في مركز لوجستي جديد في دبي الجنوب، يعد الأكبر من نوعه في المنطقة.

كما استفادت شركة "موانئ دبي العالمية" من هذه الإعفاءات لتوسيع عملياتها، وأصبحت واحدة من أكبر مشغلي الموانئ في العالم، بحصة سوقية عالمية تتجاوز 10%، وبإيرادات سنوية تتجاوز 14 مليار دولار.

> "لولا نظام الإعفاء الضريبي في الإمارات، ما كنا لنتمكن من تحقيق هذا النمو المتسارع. الوفورات الضريبية سمحت لنا بإعادة استثمار الأرباح في توسيع شبكتنا العالمية." - تصريح لأحد المسؤولين التنفيذيين في موانئ دبي العالمية

المستشفيات والجامعات الخاصة: توسع لا يتوقف

أدى تطبيق نسبة صفر% على الخدمات الصحية والتعليمية إلى طفرة استثمارية في هذين القطاعين. مجموعة "ميديكلينيك" الدولية المتخصصة في الرعاية الصحية استثمرت أكثر من 700 مليون درهم في التوسع بالإمارات، بما في ذلك افتتاح مستشفى ميديكلينيك بارك فيو في دبي.

على الصعيد التعليمي، توسعت مجموعة "جيمس للتعليم" بشكل كبير، مفتتحة 5 مدارس جديدة خلال السنوات الثلاث الماضية، باستثمارات تجاوزت المليار درهم، مستفيدة من الإعفاء الضريبي الذي سمح لها بالحفاظ على تنافسية رسومها الدراسية.

مطورو العقارات: طفرة بناء لا مثيل لها

حققت شركات التطوير العقاري طفرة في المبيعات بفضل الإعفاء الضريبي على العقارات السكنية الجديدة. شركة "إعمار العقارية" سجلت مبيعات قياسية بلغت 17.7 مليار درهم في الربع الأول من 2023 وحده، بزيادة 17% عن الفترة نفسها من العام السابق.

وفي أبوظبي، حققت شركة "الدار العقارية" مبيعات تجاوزت 9.3 مليار درهم خلال النصف الأول من 2023، مسجلة زيادة قدرها 30% عن العام السابق، حيث ساهم الإعفاء الضريبي في تخفيض التكلفة النهائية للمشتري، مما زاد الطلب على الوحدات السكنية الجديدة.

> "الإعفاء الضريبي للعقارات السكنية الجديدة كان عاملاً حاسماً في استمرار نمو القطاع العقاري رغم التحديات العالمية. يوفر هذا الإعفاء للمستثمرين ميزة سعرية بنسبة 5% مقارنة بالعقارات في أسواق أخرى تفرض ضريبة القيمة المضافة على المباني السكنية." - رئيس تنفيذي لإحدى شركات التطوير العقاري الكبرى

نظرة على المنافع الاقتصادية للإعفاءات الضريبية

تشير التقديرات الاقتصادية إلى أن الإعفاءات الضريبية في الإمارات ساهمت في جذب استثمارات مباشرة تتجاوز 150 مليار درهم سنوياً، وخلقت أكثر من 50 ألف فرصة عمل جديدة خلال السنوات الخمس الماضية، كما ساهمت في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة نسبياً مقارنة بالاقتصادات المشابهة.

ضريبة الشركات في الإمارات: كوابح أم محركات استثمار؟

على الرغم من قرار فرض ضريبة الشركات في الإمارات بنسبة 9% اعتباراً من يونيو 2023، إلا أن الحكومة الإماراتية حرصت على تضمين حزمة واسعة من الإعفاءات والخصومات التي تحول هذه الضريبة من كابح محتمل للاستثمار إلى محفز للنمو الاقتصادي المستدام، من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية.

إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعفى الشركات التي تحقق أرباحاً سنوية أقل من 375 ألف درهم (حوالي 102 ألف دولار) من ضريبة الشركات بالكامل. هذا الإعفاء يغطي الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، مما يوفر دعماً حاسماً لرواد الأعمال ويشجع على الابتكار.

كما يُطبق معدل ضريبي مخفض بنسبة 0% على الأرباح الخاضعة للضريبة حتى 375 ألف درهم، و9% فقط على ما يزيد عن ذلك، مما يوفر نظاماً تصاعدياً يراعي حجم الشركات ويدعم نموها التدريجي.

المناطق الحرة: امتيازات استثنائية

تحتفظ المناطق الحرة المؤهلة في الإمارات بوضعها الخاص فيما يتعلق بضريبة الشركات، حيث يمكن للشركات المؤسسة فيها الاستفادة من:

- إعفاء ضريبي كامل أو معدل 0% على الأنشطة "المؤهلة" التي تلبي شروطاً محددة مثل وجود فعلي وأنشطة اقتصادية حقيقية.
- إعفاءات طويلة الأجل تصل إلى 50 عاماً في بعض المناطق الحرة، قابلة للتجديد.
- إمكانية تحويل الأرباح إلى الخارج بنسبة 100% دون فرض ضرائب إضافية.

هذه الإعفاءات جعلت المناطق الحرة الإماراتية البالغ عددها أكثر من 40 منطقة من أكثر الوجهات جاذبية للاستثمار الأجنبي في المنطقة.

خصم المصروفات التشغيلية وخدمة الدين

يسمح نظام ضريبة الشركات الإماراتي بخصم المصروفات التشغيلية وخدمة الدين بنسب تصل إلى 30% من الإيرادات الخاضعة للضريبة، مما يوفر مرونة كبيرة للشركات في إدارة التزاماتها الضريبية. تشمل المصروفات القابلة للخصم:

- تكاليف البحث والتطوير
- نفقات التوسع والتحديث التكنولوجي
- تكاليف التدريب وتطوير المهارات
- خسائر الأعمال المرحلة لمدة تصل إلى 10 سنوات

هذه الخصومات تدعم التوسع والابتكار وتشجع الشركات على إعادة استثمار أرباحها في تطوير أعمالها.

إعفاءات إضافية استثنائية

تتمتع بعض القطاعات بإعفاءات إضافية خاصة من ضريبة الشركات، أبرزها:

- شركات الموارد الطبيعية الخاضعة لاتفاقيات امتياز مع الحكومة
- صناديق الاستثمار العامة والصناديق العقارية المؤهلة
- المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية المعتمدة
- الشركات المملوكة بالكامل للحكومة والمدرجة في قرار مجلس الوزراء

تقدر الدراسات الاقتصادية أن هذه الإعفاءات والحوافز الضريبية تخفض العبء الضريبي الفعلي على الشركات في الإمارات إلى نسبة تتراوح بين 2-5% فقط من إجمالي الإيرادات للشركات المؤهلة، مما يجعل الإمارات تحتفظ بمكانتها كواحدة من أكثر الوجهات تنافسية ضريبياً على مستوى العالم، رغم إدخال نظام ضريبة الشركات.

القطاعات المعفاة تقود النمو بنسبة تتجاوز 60% من الاستثمارات الجديدة

تكشف البيانات الاقتصادية أن القطاعات المستفيدة من الإعفاءات الضريبية في الإمارات تشهد معدلات نمو تفوق المتوسط العام للاقتصاد بنسبة تتراوح بين 25-40%، وتجتذب أكثر من 60% من إجمالي الاستثمارات الجديدة. هذه النتائج تؤكد فعالية السياسة الضريبية الإماراتية في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المستهدفة.

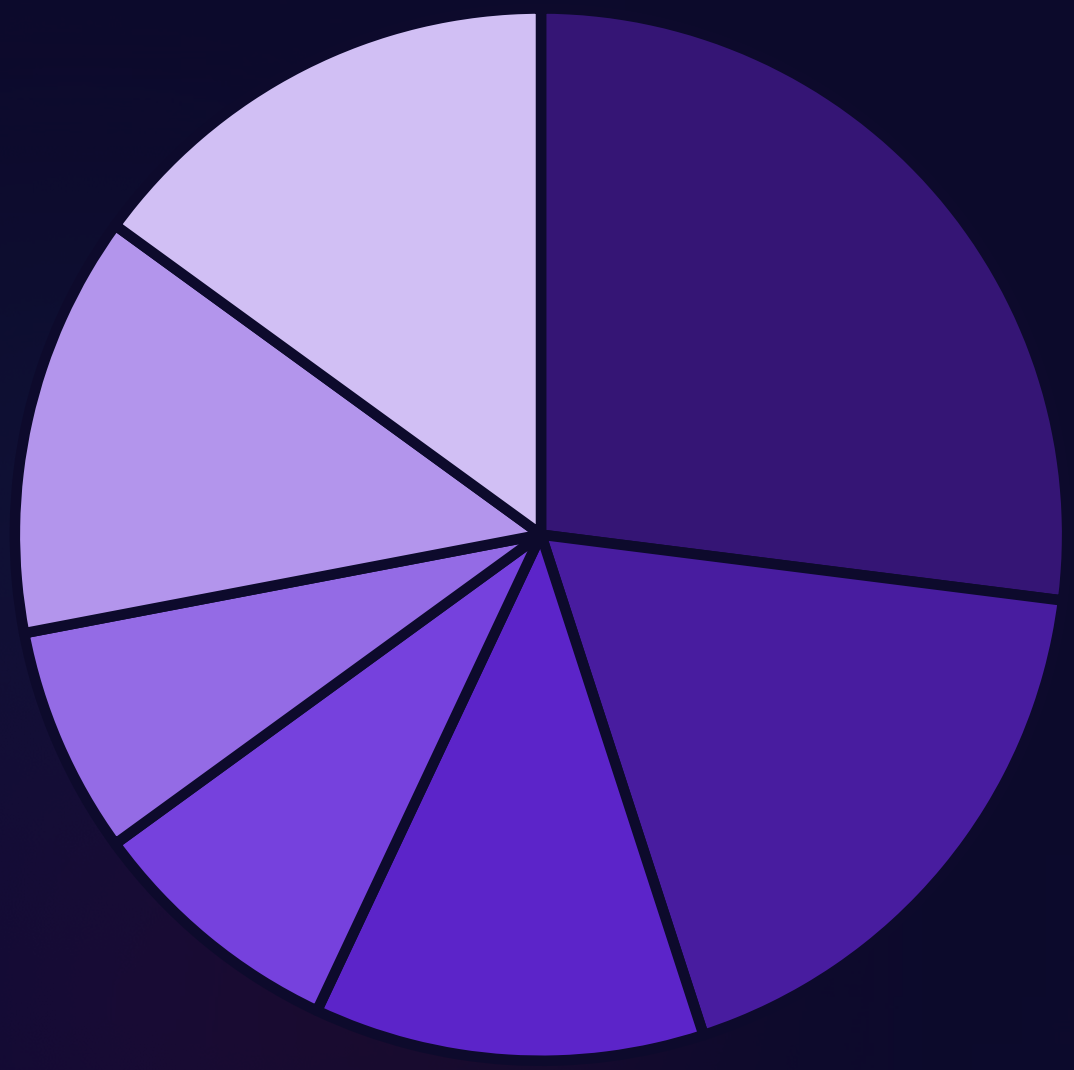

27%

العقارات

يستحوذ قطاع العقارات، المستفيد من إعفاء المباني السكنية الجديدة من ضريبة القيمة المضافة، على النسبة الأكبر من الاستثمارات الجديدة، محققاً نمواً سنوياً يتجاوز 15% في 2022-2023.

18%

النقل واللوجستيات

قطاع النقل واللوجستيات، المستفيد من تطبيق نسبة الصفر على خدمات النقل الدولي، يحتل المركز الثاني في جذب الاستثمارات، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 22%.

20%

الرعاية الصحية والتعليم

تجتذب قطاعات الرعاية الصحية والتعليم مجتمعة 20% من الاستثمارات الجديدة، مستفيدة من الإعفاءات الضريبية، ومحققة نمواً متسارعاً خاصة في مجال التعليم العالي والرعاية الصحية المتخصصة.

تأثير الإعفاءات على سوق العمل والإنتاجية

أظهرت دراسة أجرتها غرفة تجارة وصناعة دبي أن القطاعات المستفيدة من الإعفاءات الضريبية حققت:

37%

زيادة في فرص العمل

شهدت القطاعات المعفاة زيادة في معدلات التوظيف بنسبة 37% مقارنة بـ 12% في القطاعات غير المعفاة.

25%

تحسن في الإنتاجية

ارتفعت إنتاجية العمل في القطاعات المعفاة بنسبة 25% خلال السنوات الثلاث الماضية.

42%

زيادة في الاستثمار التكنولوجي

استثمرت الشركات في القطاعات المعفاة نسبة أكبر من أرباحها في التكنولوجيا والابتكار بزيادة 42% عن القطاعات الأخرى.

هذه الأرقام تؤكد أن سياسة الإعفاءات الضريبية في الإمارات ليست مجرد أداة لجذب الاستثمارات، بل محرك أساسي للتنمية المستدامة وتحسين إنتاجية الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

مقارنة بين الإعفاءات: ضريبة القيمة المضافة VS ضريبة الشركات

تتميز السياسة الضريبية في الإمارات بتكامل مدروس بين نظامي ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات، حيث تم تصميم الإعفاءات في كلا النظامين لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متكاملة. يوضح الجدول التالي أبرز أوجه المقارنة بين الإعفاءات في النظامين:

ضريبة القيمة المضافة (VAT)

نطاق الإعفاء

يشمل الإعفاء قطاعات محددة مثل النقل الدولي، الرعاية الصحية، التعليم، العقارات السكنية الجديدة، بعض الخدمات المالية، والمعادن الثمينة للاستثمار.

نوع الإعفاء

يتنوع بين إعفاء كامل (exempt) ونسبة صفر% (zero-rated). الفرق مهم حيث يمكن للشركات استرداد ضريبة المدخلات في حالة نسبة الصفر، وليس في حالة الإعفاء الكامل.

الالتزامات

الإبلاغ الضريبي إلزامي حتى في حالة الإعفاء، ويجب على الشركات التي تتجاوز مبيعاتها 375,000 درهم التسجيل والتقدم بإقرارات ضريبية دورية.

ضريبة الشركات (Corporate Tax)

نطاق الإعفاء

يشمل الإعفاء المنشآت الصغيرة (أرباح أقل من 375 ألف درهم)، الشركات في المناطق الحرة المؤهلة، صناديق الاستثمار، والمؤسسات الخيرية وغير الربحية المعتمدة.

نوع الإعفاء

يتنوع بين إعفاء كامل، ومعدل ضريبي مخفض (0% حتى حد معين)، وإعفاءات مؤقتة (للمناطق الحرة)، وخصومات ضريبية على نفقات محددة (البحث والتطوير).

الالتزامات

حتى الشركات المعفاة قد تحتاج إلى تقديم إقرارات ضريبية، وتطبق شروط صارمة للاستفادة من إعفاءات المناطق الحرة، مثل الوجود الاقتصادي الفعلي والالتزام بمعايير تبادل المعلومات الضريبية.

وجه المقارنة	ضريبة القيمة المضافة	ضريبة الشركات
النسبة الأساسية	5% (من أقل النسب عالمياً)	9% (من أقل النسب عالمياً)
الأنشطة المعفاة الرئيسية	النقل الدولي، الصحة، التعليم، العقارات السكنية الجديدة	المنشآت الصغيرة، المناطق الحرة، صناديق الاستثمار
آلية الاستفادة	تطبق تلقائياً على القطاعات المحددة	تحتاج إلى استيفاء شروط محددة وإجراءات تسجيل
التوجه المستقبلي	استقرار في النسبة والإعفاءات لتعزيز الثقة	إضافة إعفاءات جديدة لجذب استثمارات في قطاعات استراتيجية
الميزة التنافسية	تخفيض تكلفة المعيشة وتعزيز قطاعات استراتيجية	تشجيع الشركات الصغيرة والابتكار والتوسع الدولي

التكامل بين النظامين

صممت الإعفاءات في النظامين بشكل متكامل لتحقيق أهداف متعددة:

خفض تكلفة المعيشة

إعفاء السلع والخدمات الأساسية من ضريبة القيمة المضافة يساهم في الحفاظ على مستويات معيشة مناسبة وقدرة شرائية قوية للمستهلكين.

دعم النمو الاقتصادي

إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من ضريبة الشركات يدعم ريادة الأعمال والابتكار، ويشجع على إنشاء شركات جديدة وخلق فرص عمل.

جذب الاستثمار الأجنبي

إعفاءات المناطق الحرة والقطاعات الاستراتيجية تجذب استثمارات أجنبية مباشرة وتعزز مكانة الإمارات كمركز أعمال عالمي.

فرصتك اليوم: لماذا الإمارات تبقى الوجهة الأولى للأعمال؟

مزيج نادر: ضرائب منخفضة وإعفاءات واسعة

تقدم الإمارات مزيجاً فريداً من المزايا الضريبية يصعب مضاهاته عالمياً:

- **نسب ضريبية منخفضة أساساً:** 5% لضريبة القيمة المضافة (مقارنة بـ 15-25% عالمياً) و9% لضريبة الشركات (مقارنة بـ 15-35% عالمياً).
- **إعفاءات واسعة النطاق:** تغطي قطاعات استراتيجية كاملة وتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عصب الاقتصاد.
- **استقرار تشريعي:** سياسات ضريبية واضحة وشفافة مع خارطة طريق معلنة للتطورات المستقبلية.
- **منظومة متكاملة:** الإعفاءات الضريبية جزء من منظومة متكاملة تشمل تسهيلات تأشيرات، وملكية أجنبية 100%، وحرية تحويل الأموال.

ديناميكية تشريعية: تطور مستمر

تتميز السياسة الضريبية الإماراتية بديناميكيتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات العالمية:

- **تحديث مستمر للإعفاءات:** تُراجع الحكومة الإماراتية باستمرار قائمة القطاعات المستفيدة من الإعفاءات لتعكس الأولويات الاقتصادية المتغيرة.
- **تحفيز القطاعات الناشئة:** تم مؤخراً إضافة إعفاءات خاصة لقطاعات الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الخضراء.
- **توافق مع المعايير الدولية:** تطوير النظام الضريبي بما يتوافق مع متطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادرة الحد الأدنى العالمي للضرائب.

قصة نجاح: بناء مستقبل اقتصادي مرن

نجحت الإمارات في تحويل سياستها الضريبية من مجرد أداة لجذب الاستثمارات إلى محرك رئيسي للتنمية المستدامة:

- **تنويع الاقتصاد:** ساهمت الإعفاءات الضريبية في تقليل الاعتماد على النفط من 90% من الناتج المحلي في السبعينيات إلى أقل من 30% حالياً.
- **بناء اقتصاد معرفي:** توجيه الإعفاءات نحو قطاعات الابتكار والتكنولوجيا والبحث العلمي.
- **استدامة مالية:** تطوير مصادر إيرادات حكومية متنوعة مع الحفاظ على تنافسية بيئة الأعمال.

إحصائيات تؤكد تفوق الإمارات

مؤشر سهولة الأعمال

تحتل الإمارات المرتبة الأولى إقليمياً والـ16 عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

سنة إعفاء ضريبي

تقدم بعض المناطق الحرة إعفاءات ضريبية تصل إلى 30-50 سنة قابلة للتجديد.

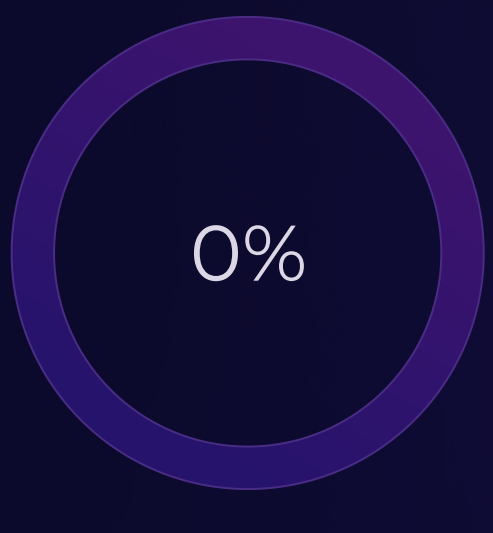

ضريبة دخل شخصي

تحافظ الإمارات على سياسة عدم فرض ضرائب على الدخل الشخصي، مما يعزز استقطاب المواهب.

✅ فرصتك الآن: كيف تستفيد من الإعفاءات الضريبية؟

1. **تحليل القطاع:** حدد القطاع الأنسب لنشاطك واستكشف الإعفاءات المتاحة له.
2. **اختيار الموقع الاستراتيجي:** قارن بين المناطق الحرة المختلفة وحدد الأنسب لطبيعة عملك.
3. **التخطيط الضريبي المسبق:** صمم هيكل شركتك بما يتيح الاستفادة القصوى من الإعفاءات المتاحة.
4. **استشارة الخبراء:** استعن بمستشارين متخصصين في النظام الضريبي الإماراتي لضمان الامتثال وتعظيم المزايا.
5. **المبادرة:** اغتنم الفرصة الآن قبل أي تغييرات مستقبلية محتملة في السياسات الضريبية العالمية.

> "لا تنظر إلى النظام الضريبي في الإمارات على أنه مجرد توفير في التكاليف، بل اعتبره منصة انطلاق لتحقيق نمو مستدام وتوسع عالمي."
>
> - د. ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية

الإعفاءات الضريبية في الإمارات ليست مجرد ميزة تنافسية مؤقتة، بل هي جزء من رؤية استراتيجية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام. بالاستفادة من هذه الإعفاءات، لا تقوم فقط بتوفير التكاليف، بل تصبح جزءاً من قصة نجاح اقتصادي فريدة على المستوى العالمي.